

## احتلال تونس وانتصاب الحماية

**المقدمة:**

منذ انعقاد مؤتمر برلين (جوان- جويليا 1878) برئاسة بسمارك تحدد على هامشه مصير العديد من الدول الإفريقية والآسيوية منها البلاد التونسية فقررت الحكومة الفرنسية التدخل العسكري بالإيالة التونسية في أبريل 1881. فما هي ظروف احتلال الجيش الفرنسي للتراب التونسي؟ وما هو النظام الاستعماري الذي فرضته فرنسا في تونس؟ وما كانت ردة فعل التونسيين تجاه هذا الاحتلال؟

**I- ظروف احتلال الجيش الفرنسي للتراب التونسي:****1. الأسباب العميقة للحملة العسكرية الفرنسية على تونس:**

- التوسع الاستعماري الفرنسي في إفريقيا انطلاقا من الجزائر  
- حدة التنافس الاقتصادي بين الدول الاستعمارية في تونس ( فرنسا - بريطانيا - إيطاليا ) في العديد من المجالات وخاصة مقاولات السكك الحديدية والمواني.  
- تشجيع ألمانيا فرنسا لاحتلال تونس أو المغرب أو غيرها تعويضا لها عن منطقتي الزاس لورين التي استولت عليهما اثر انتصارها عليها سنة 1870.  
- تحول اهتمامات بريطانيا نحو مصر إثر فتح قناة السويس سنة 1869 نظرا لكثرة مصالحها مع دول المحيط الهندي ( الهند- أستراليا- جنوب شبه الجزيرة العربية- جنوب إفريقيا...).

**2. الأسباب المباشرة للحملة العسكرية الفرنسية على تونس:**

- تشجيع بعض السياسيين الفرنسيين المؤيدين للحركة الإستعمارية وخاصة الإحتلال الفرنسي لتونس مثل جول فيري.  
- أهمية دور قنصل فرنسا بتونس تيودور روسطان في خدمة مصالح الشركات الفرنسية بتونس(شركة مرسيليا وشركة يون- قالمة وشركة الباتينول).  
- تخوف الفرنسيين من الانتصار القضائي الذي حققه الإيطاليون على حسابهم ( شركة مرسيليا) في قضية هنشير النفيسة حيث تمسك الإيطاليون بأحقيتهم التاريخية على البلاد التونسية (ارتفاع عدد الإيطاليين 11200 مقارنة بالفرنسيين 700 في تونس).  
- استغلال فرنسا للخلافات المتكررة بين القبائل المستقرة على الحدود التونسية الجزائرية للاشتباك مع قبائل خمير يومي 30 و 31 مارس وحصول حكومة جول فيري على موافقة من البرلمان للقيام بحملة عسكرية قصد " مساعدة الباي" على ارجاع الأمن إلى المنطقة الحدودية.

**II- الحملة العسكرية الفرنسية على تونس وتغيير نظام الحكم:****1. احتلال شمال البلاد وفرض الحماية على تونس:**

- رغم رفض الباي طلب فرنسا الترخيص لجنودها لدخول التراب التونسي وإخضاع القبائل المتمردة يوم 6 أبريل 1881 فإن القوات الفرنسية شرعت يوم 24 أبريل في اجتياز الحدود التونسية انطلاقا من الجزائر محاذية مجرى وادي مجردة في اتجاه العاصمة.  
- فكر محمد الصادق باي في مقاومة الجيش الفرنسي لكنه تراجع وأمر بتسريح الجنود الذين أرسلهم لملاقة الفرنسيين ( حاول جزء منهم التصدي للفرنسيين فقتل وجرح ما يزيد عن 300 منهم) عسى أن يتم التوصل إلى حل سياسي للمشكلة.

-دعمت فرنسا قواتها القادمة من الجزائر بقوات أنزلتها بميناء بنزرت يوم 1 ماي بقيادة الجنرال جول أمي برييار. (Bréart)  
-وصلت هذه الجيوش إلى باردو ( قصر السعيد) يوم 12 ماي فعرض برييار المعاهدة على محمد الصادق باي مهددا إياه بالتنازل عن العرش لفائدة أخيه..  
-ختمت المرحلة الأولى للحملة العسكرية بامضاء **معاهدة باردو** التي أباح التراب التونسي أمام الجيوش الفرنسية وحرمت الباي من سلطته الخارجية وضقت عليه سلطته الداخلية بوضعها تحت رقابة الوزير المقيم الفرنسي بول كونيون كما وضعت الشؤون المالية التونسية تحت الإشراف الفرنسي.

## 2. احتلال بقية البلاد وفرض إتفاقية المرسى:

-فى الوسط ثارت قبائل الفراشيش وماجر وأولاد عيار ودريد بقيادة على بن عمار والحاج محمد الحرات كما ساهم على بن عمار والحاج حسين المسعى فى قيادة ثورة قبائل جلاص فى جهة القيروان.  
-أما فى الجنوب فقد التفت القبائل حول على بن خليفة النفاتى (موظف سابق للدولة الحسينية) فقاد عدة معارك ضد الفرنسيين خاصة فى قابس وصفاقس إلا أن استهداف المدن من البحر تسبب فى خسائر بشرية كبيرة فاضطر المقاومون إلى التراجع نحو الجنوب ومنه إلى ليبيا قصد طلب المساعدة من العثمانيين.  
جويليا 1881 و9 ماي 1882 أكمل الفرنسيون الاستيلاء على بقية البلاد التونسية.  
-بانتقال المقاومة إلى ليبيا ضمنت القوات الفرنسية فقدانها لنجاحاتها وفرضت على على باي **إتفاقية المرسى** التى جردت الباي من كل سلطاته الداخلية واستأثرت بالديون التونسية ( قدمت قرضا لتونس مقابل إلغاء اللجنة المالية الدولية). كما ركز بول كميون الوزير المقيم العام إدارة فرنسية موازية للإدارة التونسية تمارس السلطة الفعلية مركزيا وجهويا وتتحمل الإيالة التونسية مصاريفها يمكن تلخيصها من خلال هذا الجدول:

## تحول نظام الحماية إلى حكم مباشر مع الحفاظ على بعض رموز النظام القديم.

### الخاتمة:

منذ 1881 أصبحت تونس محمية فرنسية غير أن إتفاقية المرسى حولتها إلى مستعمرة شبيهة ببقية المستعمرات وقد أثارت المقاومة الشعبية التونسية للاستعمار الفرنسي مساندة من المعارضة الفرنسية التى أطاحت بحكومة جول فيري الإستعمارية . فهل أوقفت هذه المعارضة أبرام إتفاقية المرسى؟ وما كانت ردة فعل كل من السلطنة العثمانية وإيطاليا؟

الإيالة التونسية فى القرن التاسع عشر: الأزمات ومحاولات الإصلاح

### المقدمة:

بعد الازدهار الذى شهدته البلاد التونسية فى عهد حمودة باشا الحسيني عانت خلال القرن XIX من أزمة شاملة .فما هى مظاهر هذه الأزمة؟ وما هى أبرز محاولات الإصلاح؟ وما هى دوافعها أو العوامل المساعدة عليها؟

## I-الأزمة فى تونس خلال القرن: XIX

### 1.الأزمة السياسية والإدارية:



-اعتماد نظام الحكم الوراثي داخل العائلة الحسينية.  
-استعانة الباي بإدارة مركزية وأخرى جهوية

وتعاني هذه الإدارة مركزيا وجهويا من عدة مظاهر فساد كبيع الوظائف واحتكار الأقارب للهام منها.

انعدام الاستقرار السياسي من خلال تولي 7 بايات للحكم في فترة قصيرة.

### 2. الأزمة الاقتصادية والمالية:

-تظهر الأزمة الاقتصادية من خلال تراجع الأراضي المزروعة (الجفاف - السياسة الجبائية) وعجز القطاع الحرفي عن منافسة الانتاج الأوروبي على مستوى الكلفة والجودة فأفلس العديد من الحرفيين. وقد كان لانهبان الانتاج الفلاحي والحرفي أثر مباشر على تراجع المبادلات الداخلية واقتصار المبادلات الخارجية على الاستيراد من فرنسا وإيطاليا.

-زادت هذه الأزمة الاقتصادية في عجز ميزانية الدولة فقد تجاوزت المصاريف المداخل بسبب الظروف الطبيعية والإصلاحات العسكرية والفساد المالي (اختلاسات - تهريب الاموال إلى الخارج مثلما فعل محمود بن عياد). وللتخفيف من هذا العجز لجأت الدولة إلى تخفيض قيمة العملة (الريال) وفرض ضرائب جديدة على الشعب (قانون الزيت - الإعانة أو المجبي) (كما لجأت إلى الاقتراض الداخلي ثم الخارجي خاصة من المؤسسات المالية الفرنسية وأمام عجزها عن تسديد الديون أخضعت ميزانيتها للمراقبة المالية الأجنبية (الكومسيون المالي).

### 3. الأزمة الاجتماعية:

-تفقر كل الفئات الاجتماعية وانتشار الأمراض والأوبئة.  
-كثرة الانتفاضات المعبرة عن رفض السكان للاستغلال الجبائي وخاصة انتفاضة 1864 بقيادة علي بن غدام إثر مضاعفة قيمة المجبي سنة 1863.  
-حدة حركة النزوح نحو العاصمة والمدن الساحلية وكثرة الوفيات بسبب الجوع والمرض.

**كانت الأزمة الاجتماعية نتيجة حتمية لتردي الأوضاع الاقتصادية والمالية والإدارية.**

### II-محاولات الإصلاح بالإيالة التونسية خلال القرن: XIX

1. الإصلاحات العسكرية:

-انطلقت سنة 1840 بإنشاء المدرسة العسكرية بباردو في عهد أحمد باي وهي تتولى تكوين جيش نظامي عصري يخضع ضباطه لتكوين شامل في علوم متنوعة.  
-كان هذا الإصلاح ردة فعل على احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 وتلقي أحمد باي مرسوما من السلطان العثماني يطلب فيه تطبيق برنامج الإصلاحات (التنظيمات الخيرية).

كانت الإصلاحات العسكرية ضرورية لكن ضعف ميزانية الدولة جعلها عبء ثقيلا صعب عليها تحمله طويلا فقد أغلقت هذه المدرسة سنة 1869.

### 2. الإصلاحات السياسية والإدارية:

#### أ- الإصلاحات السياسية:

-طبقها محمد باي (1855-1859) تحت التهديد الفرنسي والبريطاني فقد طلب قنصلا البلدين منه تطبيق برنامج اصلاحات سنة 1857 فتم اعلان عهد الأمان يوم 9 سبتمبر 1857 وهو ينص على عدد من الحقوق والمبادئ العامة ويعرف الناس بواجباتهم تجاه دولتهم كما ينص على ضرورة إعلان الدستور.



لم تقتصر الاستفادة من عهد الأمان على التونسيين بل شملت الأجانب بمختلف أديانهم.

-وفي عهد محمد الصادق باي (1859-1882) تم إعلان أول دستور في العالم العربي يوم 29 جانفي 1861 يحتوي على 114 فصلا تم من خلالها الفصل بين السلطات

كما حدد هذا الدستور حقوق وواجبات كل من العائلة الحاكمة الحسينية وموظفي الدولة والمواطنين والأجانب.

**أدخل هذا الدستور تغييرات هامة على مستوى نظام الحكم وضمان بعض الحريات إلا أن المجلس الأكبر لم يكن منتخبا بل معيننا من قبل الباي ولذا علق تطبيق الدستور عند أول أزمة اعترضته سنة 1864.**  
**ب- الإصلاحات الإدارية:**

طبقت خاصة في فترة حكومة خير الدين (1873-1877) من خلال القضاء على مظاهر الفساد التي تميزت بها إدارة مصطفى خزندار (رشاوي- بيع وظائف ...) بمراقبة موظفي الدولة في الجهات (اللزامة - القياد ...) ومطالبتهم بتدوين الأحكام في دفاتر خاصة يمكن مراقبتها والاقتصار في الضرائب على ما تم تحديده.

**3. الإصلاحات الإجتماعية:**  
**أ- إلغاء الرق:**

من قبل أحمد باي سنة 1846 بعد التدرج في ذلك طيلة 5 سنوات. وقد رحبت الدول الأوروبية (فرنسا - بريطانيا) بهذا القرار لما فيه من دعم لحقوق الإنسان ورعاية للحريات.

**ب- تحديث التعليم:**

بإنشاء المدرسة الصادقية سنة 1875 في فترة وزارة خير الدين وهي تركز على العلوم العصرية إلى جانب العلوم الدينية واللغات الأجنبية.

**كان إنشاء المدرسة الصادقية نتيجة حتمية لفشل محاولات إصلاح نظام التعليم التقليدي الذي تشرف عليه المؤسسات الدينية بإمكانيات ضعيفة.**  
**4. الإصلاحات الاقتصادية:**

-تزامن بعضها مع الإصلاحات العسكرية كإنشاء دار صناعة الملف سنة 1844 والتي توفر حاجيات الجيش من الملابس.

-أما بقية الإصلاحات فقد طبقت في فترة حكومة خير الدين التونسي وشملت **المجال الفلاحي** بتخفيف عبء الجباية على الفلاحين الصغار وإصدار قانون الخماسة سنة 1874 فتوسعت الأراضي المزروعة من 150000 هكتار سنة 1869 إلى 700000 هكتار سنة 1877 وفي **المجال الصناعي** أصدر قانونا يحدد العلاقة بين العملة الصناعيين والأعراف. أما في المجال التجاري فقد خفف من الأداءات الجمركية وأحدث مجلسا تجاريا للنهوض بالصادرات التونسية.

**كان لهذه الإصلاحات آثار إيجابية في كل القطاعات إلا أن تطبيقها لم يدم طويلا.**

**الخاتمة:**

كانت محاولات الإصلاح في الإيالة التونسية تفتقد للعمق والاستمرارية فلم تتمكن من حل الأزمة بل زادت في تفاقمها. **فهل كانت السبب المباشر لاحتلال البلاد التونسية؟**

**المقدمة:**

بعد تنافس حاد بين الأتراك والإسبان على البلاد التونسية تمكن العثمانيون من الاستيلاء عليها سنة 1574 وقد شهدت بلادنا تطورا سياسيا حوّلها من ولاية عثمانية إلى دولة قبطية. فما هي التحولات السياسية بالبلاد التونسية من انتصاب العثمانيين إلى نهاية ق 18 ؟ وما هي أهم مظاهر النهضة الاقتصادية والعمرائية والفكرية في عهد حمودة باشا الحسيني ؟

**I- التحولات السياسية بالبلاد التونسية من انتصاب العثمانيين إلى نهاية ق 18:****1. استيلاء العثمانيين على البلاد التونسية:**

-قاد سينان باشا أسطولا حريا انتصر به على الإسبان والحفصيين سنة 1574 م / 981 هـ وقبل مغادرة الإيالة التونسية ترك قوة عسكرية من الجيش الإنكشاري تعد 4000 جندي وتنظيما إداريا جديدا:

**التنظيم الإداري العثماني في الإيالة التونسية**

-إلا أن الباشاوات فشلوا في بسط نفوذهم على البلاد وهو ما يفسر قصر فترة حكمهم.

**2. ثورة الإنكشارية ووصول الدايات إلى الحكم:**

-انتهت فترة الباشاوات بثورة قادها الدايات ضد كبار القادة العسكريين المساعدين للباشا وقضائهم عليهم خلال اجتماع الديوان في أكتوبر 1591. حكم الدايات شوريا لمدة 3 سنوات حيث تمكن أحدهم وهو عثمان داي من الانفراد بالسلطة.

-شهد عهد عثمان داي تدفق المهاجرين الأندلسيين الذين ساهموا في تنمية اقتصاد البلاد إلا أن عثمان داي لم يركز حكما وراثيا. بداية بروز البايات المراديين منذ 1631

**3. البايات المراديون:**

-كان مراد كورسو أول البايات المراديين المشرفين بلقب باشا سنة 1631 فقد أهله وظيفته (باي المحلة منذ 1613) من احكام قبضته على كامل البلاد. وبتكليفه ابنه حمودة باشا بهذه المهمة في نفس السنة يكون مراد باي قد وضع أسس نظام حكم وراثي.

-استعان المراديون بأهالي البلاد في التنظيمات العسكرية (عسكر زواوة أو الصايحية) والإدارية خاصة على مستوى الجهات.

-تسبب الصراع على الحكم بين المراديين في نهاية القرن 17 في ازدياد تدخل أتراك الجزائر في شؤون البلاد التونسية إلى أن اغتال إبراهيم الشريف مراد الثالث سنة 1702.

**4. البايات الحسينيون:**

-تولى حسين بن علي حكم البلاد إثر أسر داي الجزائر لإبراهيم الشريف سنة 1705. فبادر بطرد الجزائريين وإعادة الأمن والاستقرار إليها وتشريك الجميع (أتراك وتونسيين وكراغلة) في الوظائف والامتيازات.

-عانت البلاد في عهده من أزمة حادة ( 1728 - 1740 ) تتمثل في الفتنة بين الحسينية والباشية إثر تراجع حسين بن علي عن ولاية العهد لابن أخيه علي باشا ومنحها لابنه محمد. وبمساندة من الجزائر تمكن علي باشا من افتكاك الحكم من عمه لكن ابني عمه استرجعاه بعد وفاته سنة 1756 بمساعدة الجزائر. تراجع استقرار البلاد وازدهارها خلال هذه الفترة وازدياد التدخلات الخارجية خاصة الجزائرية.

## **II- النهضة الاقتصادية والعمرانية والفكرية في عهد حمودة باشا الحسيني:**

### **1. سياسته الداخلية والخارجية:**

-دامت فترة حكم حمودة باشا بن علي بن حسين بن علي من 1782 إلى 1814 وتميزت بنهضة شاملة ساعدت عليها سياسته الداخلية التي واصل فيها سياسة الحسينيين في تقليص دور الأتراك كما سلك سياسة حازمة تجاه العمال والقبائل للتحكم أكثر في مداخل الدولة.

-على المستوى الخارجي كانت سياسته أيضا حازمة فقد تخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية الجزائرية واستعمل القوة العسكرية ضدهم منذ 1807. وفي ليبيا أعاد القرمانيين إلى الحكم رغم أن القرصان الذي احتل طرابلس يسانده العثمانيون وفي ذلك تأكيد على استقلالية تونس تجاه السلطة المركزية العثمانية التي بدأت تضعف خلال هذه الفترة لكن علاقتها بقيت شرفية دينية. أما علاقتها بالأوروبيين فكانت تحكمها بعض الظروف فقد اضطر للضغط على البنادقة ليدفعوا تعويضات للتجار التونسيين كما نقض الصلح مع فرنسا إثر حملتها على مصر ثم أعاد العلاقات بينهما سنة 1802.

### **ساعدت هذه السياسة على فرض استقلالية البلاد التونسية وعلى ازدهارها الاقتصادي وبالتالي العمراني والفكري.**

### **2. النهضة الاقتصادية والعمرانية والفكرية:**

-ساعد توفر الأمن والتشجيعات التي قدمها حمودة باشا على ازدهار الفلاحة والحرف مستفيدة من سياسة التعمير التي سلكها الباي خلال هذه الفترة فقد ازدهرت المبادلات الداخلية والخارجية بفضل توفر الإنتاج وتنوعه كما استغلت الحرب الأوروبية لترويج المنتوجات التونسية ( القمح- زيت الزيتون... ) ولم يعد هذا النشاط حكرًا على الأوروبيين خاصة بعد إبرام العديد من المعاهدات التجارية مع بلدان أوروبية منها فرنسا سنة 1802.

-تزامن النمو الاقتصادي مع حركة تعمير شملت كل أصناف العمارة: -وقد تأثرت هذه الحركة بفن العمارة الفرنسي والإيطالي إلى جانب فن العمارة الإسلامي ( تركي - أندلسي - مغربي) -كما نشط المجال الفكري وركز على الجوامع وبعض المدارس مثل مدرسة يوسف صاحب الطابع وبرز العديد من العلماء في المجال الديني مثل إبراهيم الرياحي ومحمد الفاسي وإسماعيل التميمي وقد حرص حمودة باشا على توفير الظروف الملائمة لتطور النشاط التعليمي( تشجيعات مالية - توفير الكتب...).

### **الخاتمة:**

بعد فشل الأتراك العثمانيين في التحكم في السلطة في تونس شهدت البلاد عدة تطورات إلى أن حققت استقرارها واستقلاليتها في نهاية القرن 18 وبداية ق 19. فهل تتمكن من الحفاظ على هذا الامتياز؟

